الزواج العرفي للقاصرات وغياب المعايير الاجتماعية
دراسة ميدانية بقرية مصرية
فتحية السيد الحوتي

الملخص

سعت الدراسة إلى التعرف على أسباب الزواج العرفي للقاصرات في القرية المصرية، ودور غياب المعايير الاجتماعية كآلية في إتمام هذا الزواج، وكذا محاولة الكشف عن تداعيات ومخاطر الزواج العرفي للقاصرات، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي، واستعانت بأداة دراسة الحالة لخمس وعشرين فتاة قاصر بالإضافة إلى عشر حالات لبعض أرباب أسر هؤلاء الفتيات، وقد انطلقت الدراسة من عدة مداخل نظرية وهى الأنومي (اللامعيارية)، العولمة، والثقافة الفرعية الجانحة عند (البرت كوهين).

وقد اتضح من نتائج الدراسة أن أسباب الزواج العرفي للقاصرات تتحدد في الخوف من العنوسة، وسوء المعاملة في نطاق الأسرة، وكراهية التعليم. وأن هذا الزواج يخضع لكافة إجراءات الزواج الرسمي فيما عدا توثيق عقد الزواج، وبذلك فهو زواج قد نشأ في إطار غياب المعايير الاجتماعية، وكون فاعلوه ثقافة فرعية جانحة لأنفسهم تتعارض مع الثقافة الكلية للمجتمع.

The customary marriage of minors and the absence of social standards
Field study in an Egyptian village

Fathia al-Houti

Abstract

Common law marriage of underaged females and the absence of social criteria field study in an Egyptian village.

The study attempts to identify the reason behind common law marriage of underaged females in the Egyptian village, and the role of the absence of social criteria as a means to fulfill it. It tries also to explore the consequences and the risks of such a marriage. The study uses a descriptive method. It investigates the cases of twenty-five underaged females, beside ten cases of their pater families as the tool of the study. The study relies on some theoretical entries: Anomi, globalization and Albert Cohen's Delinquent sub-culture.

The study concludes that the reasons behind common law marriage of underaged females are: spinster hood fear, family mistreatment and education hatered .It also pinpoints that this marriage follows all the procedures of formal marriage except documentation. Thus, this marriage emerges a midst absence of social criteria where they created a delinquent sub-culture contradicting the whole culture of the society.

مقدمة:

شهد المجتمع المصري العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية خلال الآونة الأخيرة، وخاصة منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي وحتى الآن، وقد صاحب هذه التغيرات تحولات اجتماعية وثقافية، برزت في الأنماط السلوكية لطبقات وفئات المجتمع. ومن أبرز التغيرات التي حدثت في المجتمع في تلك الفترة الزمنية، الاتجاه نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى حدوث بعض التفاوتات الاقتصادية بين طبقات وشرائح المجتمع[١]، ومن ثم فقد هبطت شرائح اجتماعية وصعدت شرائح أخرى، تمتلك قدرات مادية مرتفعة، بصرف النظر عن القيم التي تعكسها، وبالتالي فقدت الطبقة الوسطى تدريجيا الكثير من مقوماتها الأساسية المستمدة من المعايير والقيم الدينية، نتيجة للاختلال النسبي للعدالة الاجتماعية، واهتزاز النسق القيمي إلى حد كبير.[٢]

هذا بالإضافة إلى العولمة وما أحدثته من عمليات التغيير في مجالات مختلفة كالسياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال، باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية[٣]. كما أنها تمثل مجموعة من عمليات التغيير التي حدثت وتحدث في العالم، ومن ثم فإن العولمة ليست واحدة أو متجانسة، وحدودها غير واضحة، ولم تتبلور بعض خصائصها المتباعدة الأبعاد.[٤] ويمكن أن نلمح بعض خصائصها في السعي إلى نظام عالمي يمثل سوقاً كبيرة تتحرك في إطار سلع المجتمعات المتقدمة والنامية بلا حواجز أو حدود ، الأمر الذي نتج عنه الانسحاب التدريجي للدولة من مجال الإنتاج والخدمات والإبقاء على حدود دنيا لدور الدولة في المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي ونمو تنظيمات المجتمع المدني، وفي هذا السياق أكدت العديد من الدراسات أن تأثير العولمة على بنية المجتمع قد تخطى حدودا هائلة في زيادة معدلات البطالة، والفقر، والقضاء على الطبقة الوسطى وتدهور أوضاعها المعيشية بفضل التضخم وارتفاع الأسعار[٥] فضلا عن تعرض المجتمع لثقافات متباينة تحمل في مضمونها قيما واتجاهات وأنماطاً سلوكية تعكس بعض التطلعات الاقتصادية الاستهلاكية والتي تختلف إلى حد كبير عن قيم مجتمعاتنا[٦].

ولا شك أن مجمل تلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرض لها المجتمع المصري في النصف الثاني من القرن العشرين قد أثرت على مختلف جوانبه ومكوناته، وأفرزت مجموعة من الظواهر والمشكلات التي مثلت عرضا لمرض اجتماعي أصاب بنية المجتمع ونظمه وعلاقاته، منها التطرف والعنف وبخاصة العنف الأسري، وتعاطي المخدرات، وشيوع ثقافة الاستهلاك والرشوة ، إضافة إلى حالات الزواج المبكر التي بدأت تظهر في المجتمع بصفة عامة، وفي مجتمع القرية بصفة خاصة.

ويعد الزواج المبكر من الظواهر المنتشرة في الدول النامية بوجه عام والمجتمع المصري بوجه خاص حيث تكشف الإحصاءات التي تنشرها منظمة الأمم المتحدة (UNICEF) عن مدى انتشار ظاهرة الزواج المبكر للفتيات في الدول النامية ، ففي بنجلاديش بلغت نسبة المتزوجات في عمر أقل من ١٨ سنة حوالي ٨١% ، وفي كل من النيجر ومالي وبوركينافاسو بلغت النسبة حوالي ٧٧% ، ٧٠%، ٥٧% كل منهم على التوالي.(٧) كما أن هذا النوع من الزواج ينتشر في ريف مصر والدلتا والصعيد، وقد أوضحت إحدى الدراسات التي تم تطبيقها في ثلاث قرى في محافظة الفيوم، وثلاث مناطق حضرية أن نسبة الإناث اللاتي تزوجن دون السن القانونية قد بلغت ٥٥.٣% بالقرى، وثمة مجموعة من الأسباب تقف خلف الزواج المبكر ، منها أن هذا النوع من الزواج يعمل على إطالة الفترة التي تنجب فيها المرأة، والخوف على العرض والشرف، هذا بالإضافة إلى النمط الثقافي السائد المشجع على الزواج المبكر للإناث.(٨)

ولا شك أن الزواج المبكر للفتيات يعتمد على عادات وتقاليد اجتماعية راسخة نشأت وتبلورت وتأصلت في نفوس الأفراد، واستقرت نماذجها وانتقلت أفقيا بين أفراد الجيل الواحد، ورأسيا إلى الأجيال المتعاقبة في شكل أعراف وتقاليد تحرص عليها الجماعة وتحترمها، وتأتي خطورة هذه الظاهرة في أن فترة الطفولة والمراهقة التي تعد فرصة كبيرة أمام الأطفال للمرح والانفتاح على العالم الخارجي وبداية تكوين الشخصية، واكتساب المعارف والمهارات المختلفة تتحول مع الزواج المبكر إلى كارثة حيث يمر الذكور والإناث المتزوجون في أعمار متدنية بخبرات لا تتناسب مع تلك المراحل العمرية، فضلا عن تعرض الفتيات لمصاحبات الزواج المبكر، كالإنجاب المبكر، والطلاق، إضافة إلى الآثار السلبية الأخرى كالتسرب من التعليم وحرمان المرأة من حقها الطبيعي في اختيار شريك حياتها، وما ينتج عن ذلك من علاقات زوجية غير مستقرة.(٩)

ويشهد تاريخ الواقع المصري أن هناك عدة أساليب كانت تتبع في القرى للتحايل على القانون فيما يتعلق بإتمام الزواج المبكر للفتيات في القرى المصرية قبل بلوغ السن القانونية ، ومنها التسنين، وهو قيام طبيب الوحدة الصحية بتقدير سن الفتاة وإعطاء أهلها شهادة تفيد أنها بلغت السن القانونية للزواج، وبموجب هذه الشهادة الرسمية يقوم المأذون بعقد القران حيث تعد هذه الشهادة بديلا عن شهادة الميلاد التي يخفيها أهل الفتاة لأنها توضح سنها الحقيقي.(١٠)

أما في الوقت الحاضر فقد استحدثت أساليب أخرى كالزواج العرفي للفتيات القاصرات بعدما جعل القانون الحد الأدنى لزواج الفتاة ١٨ سنة، وقد شهدت العديد من القرى المصرية انتشارا واسعا لظاهرة الزواج العرفي للقاصرات. الأمر الذي يمكن أن يطلق عليه زواج في إطار غياب المعايير الاجتماعية، حيث طرحت الظروف المجتمعية والتغيرات الحادثة في المجتمع أمام بعض الأفراد بدائل سلوكية مختلفة جعلتهم عرضة لتبني منظومة قيمية معينة تختلف عما هو سائد في المجتمع، بحيث تنتشر فيه صورا من الخلل واللامعيارية تجعل إمكانية تبني هذه القيم أمرا مقبولا من الناحية الاجتماعية.(١١)

ولاشك أن الطرح السابق للآليات المختلفة للزواج العرفي للفتيات القاصرات بالقرية المصرية يؤكد أهمية دراسة هذه الظاهرة من الناحيتين النظرية والتطبيقية لما له من تداعيات اجتماعية على المجمع المصري، فمن **الناحية النظرية** تتناول الدراسة الراهنة ظاهرة الزواج العرفي للقاصرات انطلاقا من مدخل غياب المعايير الاجتماعية والثقافة الفرعية حيث يتم هذا الزواج في ضوء غياب المعايير الاجتماعية والانفصال عن ثقافة المجتمع.

أما من الناحية التطبيقية فتتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- قد يساعد التعرف على مشكلة مجتمع الدراسة على إدراك العوامل الدافعة إلى ذلك النوع من الزواج باعتباره يمثل ثقافة فرعية مغايرة عن الثقافة الكلية للمجتمع.
- لظاهرة الزواج العرفي للقاصرات في القرية المصرية انعكاساتها على أفراد المجتمع القروي حيث يتم انتشار هذه الظاهرة أسوة بتجارب الآخرين في هذا الزواج ، كما أن لها تداعياتها المختلفة على الأسرة المصرية. فتحاول الدراسة إلقاء الضوء على هذه التداعيات في محاولة لحلها وعرض أساليب مواجهتها.

موضوع الدراسة وإشكاليتها الأساسية:

يعد الزواج المبكر للفتيات أحد موروثات التراث الثقافي للمجتمعات الريفية فهو من الظواهر التي قد يكتب لها الاستمرار والبقاء لفترة تاريخية مقبلة، لاسيما في المناطق الريفية، وربما يفسر انتشار الزواج المبكر بأنه نتيجة لعدم اهتمام الأسر بالتعليم، وضعف الوعي الاجتماعي أو نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة التي تضطر الأسرة بسببها لتزويج الفتيات في سن مبكرة[١٢]. ومما يزيد من خطورة الأمر اقتران الزواج المبكر بوسيلة غير نمطية وهي الزواج العرفي والذي يتم إما عن طريق محامي أو عن طريق المأذون من خلال تأجيل تسجيل الزواج وتوثيقه ، حيث يقوم المأذون بعقد القران ويتم الزواج وفقا لكافة إجراءات الزواج الرسمي، ولكن عقد القران لا يوثق توثيقا رسميا إلا بعد بلوغ الفتاة السن القانونية للزواج.

ويصنف الزواج العرفي للقاصرات ضمن الظواهر الاجتماعية الخطيرة لما له من تداعيات سلبية متعددة كالحرمان من التعليم، وارتفاع معدل الوفيات لاعتبارات تتعلق بالإنجاب المبكر، فضلا عن تعرض الفتاة لخطر الطلاق وما ينطوي عليه من نتائج تتعلق بإثبات نسب الطفل ، خاصة إذا لم يوثق عقد الزواج توثيقا رسميا. أي إنجاب الفتاة قبل بلوغ السن القانونية.

ولا شك أن هذا النمط من الزواج قد نشأ في بعض القرى المصرية في إطار ثقافة فرعية منحرفة عن التيار الثقافي العام الذي يسود في المجتمع ، وهذه الثقافة قد تكون مقبولة في محيطها الاجتماعي، ومرفوضة من قبل الثقافة العامة للمجتمع ككل.

وتأخذ هذه الظاهرة حظا واسعا من الانتشار بفعل ارتباطها بقناعات وتصورات ثقافية يمكن أن يتعلمها القائمون بها، في إطار من عدم المراعاة لقيم المجتمع وعاداته، وغالبا ما يبرر مرتكبو هذا النمط من الزواج سلوكهم اللامعياري بأنهم مجبورون على ذلك أو أسوة بغيرهم، وأن سلوكهم ناتج عن الظروف التي يمرون بها.

وقياسا على ذلك تحاول الدراسة الراهنة أن ترصد ظاهرة الزواج العرفي للقاصرات في القرية المصرية في محاولة للتعرف على أسباب هذا النمط من الزواج والتداعيات السلبية المختلفة المترتبة عليه. وسوف تركز الدراسة على أهم الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي نشأت في أحضانها هذه الظاهرة ، ودور المعايير الاجتماعية والقيم الثقافية في استمرار انتشار ذلك النمط من الزواج في القرية المصرية.

ثانيا: أهداف الدراسة

تنطلق الدراسة الراهنة من هدف أساسي وهو إلقاء الضوء على ظاهرة الزواج العرفي دون السن القانونية.

ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

١- التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفتيات القاصرات وأرباب أسرهم.

٢- التعرف على أسباب الزواج العرفي للقاصرات بالقرية المصرية من وجهة نظر الفاعلين.

٣- التعرف على غياب المعايير الاجتماعية كآلية في إتمام الزواج العرفي بطريقة غير رسمية.

٤- الكشف عن تداعيات ومخاطر الزواج العرفي للقاصرات.

٥- استجلاء الحلول وآفاق المستقبل من خلال آراء الأطراف المختلفة.

ثالثا: تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الراهنة الإجابة على تساؤل أساسي وهو:

"ماهية الزواج العرفي دون السن القانونية".

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

١- ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفتيات القاصرات وأرباب أسرهن؟

٢- ما هي الأسباب والعوامل الاجتماعية (الأسرية والتعليمية) والاقتصادية والثقافية لزواج القاصرات عرفيا؟

٣- ما هو دور المعايير الاجتماعية والقانونية الحاكمة التي تدفع أسر الفتيات القاصرات لعدم الالتفات لأهمية الزواج الرسمي (الموثق)؟

٤- ما هي تداعيات ومخاطر الزواج العرفي للقاصرات؟

٥- ما هي الحلول المقترحة وآفاق المستقبل لظاهرة الزوج العرفي للقاصرات؟

رابعا: الإجراءات المنهجية للدراسة

اعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتم من خلاله رصد الظاهرة موضوع الدراسة – ووصفها والتعرف على أبعادها وصورها والآثار المترتبة عليها. وذلك بهدف تقديم صورة وصفية تحليلية لظاهرة الزواج العرفي للقاصرات في القرية المصرية.

أما عن أدوات جمع البيانات، فقد اقتضت الدراسة الاستعانة بأداة دراسة الحالة Case study لبعض الفتيات القاصرات بالقرية مجتمع الدراسة، وكذا أرباب أسر بعض هؤلاء الفتيات ، وذلك من خلال إجراء المقابلات المتعمقة معهم، والاستعانة بدليلي مقابلة الأول للفتيات القاصرات ويضم عددا من المحاور تشمل البيانات الأساسية، وبدايات ظهور الزواج العرفي بالقرية، ومظاهر هذا الاندماج، والأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية له، إضافة إلى دور المعايير الاجتماعية الحاكمة لهذا النمط من الزواج، وأخيرا تداعيات ومخاطر هذا الزواج ، والحلول المقترحة وآفاق المستقبل من خلال الآراء المختلفة لهذه الظاهرة.

أما دليل المقابلة الثاني الخاص برب الأسرة أو ولي أمر الفتاة القاصر فاشتمل على عدد من المحاور أيضا كالبيانات الأولية، فكرته عن الزواج العرفي بالقرية، أسباب زواجه لابنته بهذه الطريقة، دور المعايير الاجتماعية والثقافية في القرية في هذا الزواج، بالإضافة إلى مخاطر هذا النمط من الزواج.

أما عن عينة الدراسة وجمهور البحث، فقد تم تطبيق الدراسة على خمس وثلاثين حالة خمسة وعشرون حالة من الفتيات القاصرات، وعشر حالات من أرباب أسر هؤلاء الفتيات. وقد جاءت المزاوجة بين حالات الفتيات القاصرات وأولياء أمورهن من أجل تقديم رؤية شاملة حول ظاهرة الزواج العرفي للقاصرات وأسبابه وتداعياته على الأسرة والمجتمع بصفة عامة، وذلك لتعدد العوامل المسببة للظاهرة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ، لذلك تنوعت حالات الدراسة ما بين الفتاة القاصر، ورب الأسرة.

وقد تحددت معايير اختيار العينة في سحب عينات عمدية من كل – الفتيات وأرباب الأسر. وكذا الاعتماد على كرة الثلج حيث أن كل مفردة من مفردات العينة دلت على مفردات أخرى وهكذا، وكذلك عن طريق الإخباريين في القرية - مجتمع الدراسة – من كبار السن.

خامسا: مجالات الدراسة :

المجال الجغرافي: تم تطبيق الدراسة الراهنة على بعض الفتيات القاصرات بقرية نقيطة – محافظة الدقهلية، ويبلغ عدد سكانها ١٢٢٢٨ نسمة وفقا لآخر إحصاء في عام ٢٠٠٦ وتبعد هذه القرية عن مدينة المنصورة بحوالي ٢كيلومتر، يحدها من الغرب قرية ميت خميس، ومن الشرق قرية الحواوشي، ومن الجنوب الشرقي قرية سلكا ، ومن الشمال الغربي مدينة المنصورة، ويعمل غالبية سكانها بالتجارة والزراعة، بها مدرسة ابتدائية وأخرى إعدادية، والمباني فيها مبنية بالطوب الأحمر وغالبيتها مباني حديثة.[١٣]

المجال البشري: تم تطبيق الدارسة الميدانية عل عينة من الفتيات القاصرات وعددهن خمسة وعشرون واللاتي تزوجن عرفيا قبل السن القانونية، إضافة إلى عينة أخرى من أولياء أمورهن وعددهم عشر حالات، وذلك بهدف تقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول الظاهرة موضوع الدراسة.

سادسا: مفهومات الدراسة

١- مفهوم الزواج العرفي:

يطلق مصطلح الزواج العرفي Common Low Marrriage على عقد الزواج من كونه غير موثق بوثيقة رسمية ، سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة، والسبب في تسميته بالزواج العرفي يدل على أن هذا العقد اكتسب مسماه من كونه عرفا اعتاد عليه أفراد المجتمع(١٤) فالعرف في اللغة هو ما تعارف عليه الناس في عاداتهم ومعاملاتهم.

ويعرف رجال القانون الزواج العرفي بأنه الزواج غير الموثق الذي يتم بإيجاب وقبول بين الطرفين – الزوج والزوجة – من خلال ورقة عرفية لا يتم توثيقها وتسجيلها سواء على يد مأذون شرعي في محكمة الأحوال الشخصية أو في الشهر العقاري.(١٥)

وللزواج العرفي صورتان مختلفتان هما:

أ. الزواج العرفي الشرعي: وهذا النوع كان معروفا لدى المسلمين على عهد قريب حيث يتم هذا الزواج بالشروط والأركان المطلوبة شرعا، ولكنه يفتقد عنصر التوثيق.

ب. الزواج العرفي غير الشرعي: وهو ذلك النوع من الزواج المنتشر في الأيام الحالية وهو إلى جانب افتقاده عنصر التوثيق، يفتقد أيضا إلى أمور أخرى يجب توافرها في الزواج الشرعي، الأمر الذي شكك في شرعية هذا الزواج، وأهم ما يفتقده هذا الزواج (الولي – الشهود – الإعلان و الإشهار).(١٦)

٢- مفهوم زواج القاصرات:

يعرف بأنه زواج الفتاة دون سن الثمانية عشر من العمر بما ينطوي على مخاطر عديدة قانونية وصحية ونفسية.(١٧)

ويعرف أيضا زواج القاصرات – في إطار الاتجار بالبشر - طبقا لبروتوكول الأمم المتحدة بأنه الزواج الذي يتم من خلال أشكال القسر أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة، أو إساءة استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء مبالغ مالية لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر وذلك بهدف إتمام الزواج(١٨).

وفي هذا السياق كان يتم زواج القاصرات في العهود السابقة عن طريق التسنين ، وذلك بإعطاء طبيب الوحدة الصحية مبلغا من المال مقابل إعطاء أهل الفتاة شهادة تسنين لتزويجها قبل السن القانونية.

أما في الآونة الأخيرة فقد طرأت بعض التغيرات على هذا الأسلوب حيث اتخذت بعض الأسر من الزواج العرفي وسيلة للتحايل على القانون في تزويج بناتهن قبل سن ١٨ سنة.

المفهوم الإجرائي:

يقصد بالزواج العرفي للقاصرات إجرائيا بأنه:

زواج الفتاة دون سن الثمانية عشر من العمر زواجا عرفيا غير موثقا ، يتم بإيجاب وقبول بين الطرفين الزوج والزوجة ، وفي وجود ولي الزوجة مع إعلان هذا الزواج وإشهاره، ويخضع هذا الزواج لكافة إجراءات الزواج الرسمي فيما عدا أنه يتم من خلال ورقة عرفية تتم على يد مأذون أو محامي، ولا يتم توثيقها وتسجيلها في الشهر العقاري إلا عندما تبلغ الفتاة السن القانونية ، ويحتفظ المأذون أو المحامي بورقة الزواج ، كما يتم أخذ شيك بمبلغ معين أو غير محدد المبلغ على الزوج لضمان حق الزوجة لحين توثيق عقد الزواج بعد بلوغ الفتاة السن القانونية.

سابعا المداخل النظرية للدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من ثلاثة منطلقات نظرية للسلوك المرتبط بالزواج العرفي للقاصرات وهي على النحو التالي:

١- العولمة Globalization:

ترتبط العولمة بالمتغيرات السياسية العالمية وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها ترتبط في ذات الوقت بالثورة التكنولوجية والاتصالية ، وثورة المعلومات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، ويرى (روبرتسون) أن الانتشار السريع لمفهوم العولمة هو جزء من حركة وعي عالمية، وهو تأكيد على أن البشرية تعيش بالفعل عصر العولمة.(١٩)

ويمكن أن نلمح ثلاث عناصر يتجلى فيها جوهر العولمة ألا وهي انتشار المعلومات وإتاحتها لجميع الناس ، وتذويب الحدود بين الدول، وازدياد معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، ففي ظل العولمة تنتشر المعلومات والأفكار والمبادئ وتسقط الحواجز، والعولمة إلى جانب ذلك عملية مستمرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وفي مجال الاتصالات والتقدم التكنولوجي.(٢٠) كما أن العولمة تتيح الفرصة للبشر للاستفادة من التقدم التكنولوجي بتسهيل أدوات الاتصال والمواصلات، كما أنها تسهل لهم عمليات الانتقال ، الأمر الذي يتيح في ذات الوقت صورا خفية من السلوك تكشف عن وجه الاستغلال والقهر من جانب بعض البشر على آخرين أضعف منهم.(٢١)

وفي هذا السياق أسهمت العولمة في عملية تسليع المرأة والأطفال والذي أصبح ظاهرة شديدة الخطورة مع نمو الرأسمالية العالمية، ونمو سوق العرض والطلب، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى تبني اتفاقية أو بروتوكول وقع في

باليرمو في إيطاليا عام ٢٠٠٠ يرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي العمل على منع الاتجار بالبشر خاصة الأطفال والنساء، ومساعدة ضحايا الاتجار مع الرعاية التامة لحقوقهم الإنسانية، وتطوير التعاون بين الدول لتحقيق هذه الأهداف.(٢٢)

وفي ذات السياق بدأت تظهر صور الزواج القسري لفتيات صغيرات السن (ما يعرف بزواج القاصرات) وصور الاتجار بالجنس بأشكاله المختلفة، وصور استغلال الفقراء بدغدغة أحلامهم حول السفر وتشغيل الأطفال، وغير ذلك من الصور. ولاشك أن هذه الصورة الداخلية ترتبط بالصور الخارجية في نظام عالمي يتشابك على ضوء أسس غير عادلة وغير متكافئة، ويضع الضعفاء دائما في موقف الخطورة.

٢- اللامعيارية (الأنومي):

يشير مفهوم اللامعيارية إلى المواقف التي ينعدم فيها وجود المعايير الاجتماعية أو تكون فيها هذه المعايير غامضة أو غير واضحة، وقد استخدم (دوركايم) مفهوم اللامعيارية في دراسته للانتحار، ليشير إلى المواقف الذي يحدث فيه ضعف أو صراع بين المعايير الاجتماعية مما يؤدي إلى ظهور السلوك المنحرف (٢٣).

وتعني كلمة الأنومي Anomi حالة من اللامعيارية ، وتتمثل في ثلاث صور أساسية وهي:(٢٤)

- موقف اجتماعي يفتقر إلى القواعد الملائمة.
- غموض القواعد الخاصة بالمواقف الاجتماعية وإبهامها.
- عدم وجود اتفاق عام على القواعد الملائمة للمواقف الاجتماعية أو عدم وجود تفسير عام لهذه القواعد.

وتظهر حالة الأنومي حينما تفقد القواعد التقليدية سلطتها على السلوك، وذلك نظرا لانهيار التنظيم في المجتمع، حيث يصبح البناء الاجتماعي عاجزا عن أن يقدم لبعض فئاته الاجتماعية ما يمكنهم من تحقيق أهداف المجتمع، إلى أن ينتهي الأمر في النهاية إلى حالة تنعدم فيها المعايير.(٢٥) وطالما لا توجد حدود لطموحات الأفراد وتطلعاتهم وفي غياب قوة أخلاقية ضابطة تنظم الرغبات تظهر حالة من الأنوميا الاجتماعية التي تسود فيها حالة من اللامعيارية والتحلل القيمي، وقد طور (روبرت ميرتون) هذه النظرية حيث قدم رؤية لصور الخلل الوظيفي التي يمكن أن تحدث في المجتمع، ورأى أن التناقض بين الأهداف الثقافية أو التطلعات التي يتطلع إليها الفرد من ناحية، وبين الوسائل المتاحة في المجتمع من ناحية أخرى، يشكل جسرا خطرا وعوامل مختلفة لتهيئة الانحراف.(٢٦)

ويرى ميرتون أن هذه الأهداف الثقافية التي يتطلع إليها الفرد لا توازيها الوسائل لتحقيقها في الواقع الفعلي الذي يحيا في ظله الفرد ، بمعنى أن وسائل تحقيق تلك الأهداف ليست متاحة للجميع على حد سواء وبالتساوي. وعندما تمارس هذه الأهداف ضغوطا قوية على صاحبها فإنه يلجأ إلى تحقيقها بالوسائل غير المشروعة والتي تتجلى في ظهور أنماط مختلفة من الصور الانحرافية للسلوك.(٢٧)

وإذا كانت الثقافة السائدة تطرح على الأفراد طموحات كثيرة، وذلك بفعل العولمة، وما فرضته من أنماط سلوكية استهلاكية.(٢٨) فإن هذه الطموحات قد يعجز الأفراد عن تحقيقها بالوسائل الشرعية من ثم يلجأون إلى تحقيقها بوسائل غير شرعية. وهنا يتجلى الزواج العرفي للفتيات القاصرات كأحد الوسائل غير الشرعية التي يلجأ إليها بعض أفراد المجتمع لتحقيق أهدافهم وهي زواج بناتهن دون السن القانونية.

على صعيد آخر يرى (ميرتون) أنه إذا اجتمع الطموح والعجز عن تحقيق الطموح فإن الانحراف لابد أن يحدث، وبالتالي يدخل المجتمع إلى دائرة الأنومي أو فقدان المعايير بالمعنى الدور كايمي، حيث يفشل المجتمع في أن يوفق بين الوسائل والغايات. الأمر الذي يفقد البناء قدرته على أن يولد أساليب ضابطة للسلوك ومن هنا تكون حالة الأنومي.(٢٩)

وقد طرح ميرتون أربعة أنماط للتكيف إزاء ما يسود المجتمع من تناقض بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية وهي الاستجابة التوافقية (تقبل قيم المجتمع)، الاستجابة الابتكارية (ابتكار وسائل غير مشروعة)، الاستجابة الطقوسية (الاستسلام للنظم الاجتماعية)، الاستجابة الانسحابية (رفض قيم المجتمع) وهي الوسائل التي يحقق بها أفراد المجتمع أهدافهم.(٣٠)

وفي هذا السياق أشار (ميرتون) إلى أهمية الجماعة المرجعية Reference group وهي الجماعة التي يقيم الفرد سلوكه أو مواقفه في ضوئها، وذلك في كتابه "إسهام في نظرية سلوك الجماعة المرجعية" عام ١٩٥٠. ورأى (ميرتون) أن الحرمان النسبي هو حالة خاصة لسلوك الجماعة المرجعية. ومن هنا فإن أي فرد لديه تطلع قد يقلد اتجاهات وطريقة حياة الآخرين، ومقارنة أوضاعه بأوضاع جماعة أقرانه، وفي الغالب تنتهي هذه المقارنة بمحاكاة أساليب حياة أقرانه في تحقيق أهدافهم.(٣١) فالجماعة المرجعية تدفع الآخرين إلى تقليدها والسير خلفها وتبني قيمها.

ولاشك أن ذلك ينطبق على الآباء والأمهات الذين يقبلون على زواج بناتهم دون السن القانونية، وعلى أعضاء المجتمع الذين يحيون في إطاره ، والذي ينشئ تشبيكا خفيا للتنفيذ القانوني لهذا السلوك ممثلا في التحاليل على أساليب الزواج، واتباع أسلوبا جديدا وغريبا على القرية المصرية، وفي ذات الوقت منافيا لعاداتها وتقاليدها وهو الزواج العرفي والذي ينشأ في إطار غياب المعايير الاجتماعية وتقليد الآخرين من الجماعات المرجعية بالقرية ، حيث تلجا الأسر إلى زواج بناتهن أسوة بغيرهن من فتيات القرية واللاتي تزوجن في سن صغيرة بطريقة الزواج العرفي.

٣- الثقافة الفرعية الجانحة Delinquent sub-culture:

تؤكد نظرية الثقافة الفرعية على وجود ثقافة فرعية داخل المجتمع تخص مجموعة من الأفراد، وتنظر هذه المجموعة إلى نفسها على أنها تختلف ثقافيا عن باقي أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه، وبالتالي تسمح لنفسها بالخروج عن الثقافة العامة والسائدة في المجتمع، وتسلك سلوكا خارجا عن قيم المجتمع.(٣٢)

وقد طور (البرت كوهين) مفهوم الثقافة الفرعية الجانحة ليرتبط بتفسير تأثير الثقافة على السلوك فحينما تواجه الأشخاص بعض المشكلات ويعجزون عن إيجاد حلول لها في إطار المعايير النظامية، فإنهم يميلون إلى رفض الجوانب الثقافية التي تسهم في خلق المشكلات أو في وضع الحواجز التي تحول دون حل المشكلات القائمة، ويستبدلون هذه الجوانب الثقافية بجوانب أخرى، يتمكنون من تطبيقها وهذه هي معايير الثقافة الفرعية الجانحة والتي تسمح بأداء سلوك يخالف معايير المجتمع التقليدية، حيث تجنح هذه الثقافة الفرعية عن التيار العام للثقافة فيتحول إلى ثقافة فرعية جانحة.(٣٣)

ولعل ذلك الأمر يتطلب تدعيم إيجابي من جانب الجماعات المرجعية للفرد وهو ما يتطلب أيضا استجابة جمعية من قبل عدد كبير من الأشخاص تنطوي على استجابتهم لفئة جديدة من المعايير يمكن تطبيقها من أجل تحقيق التفاهم المشترك والتحرك نحو أهداف واحدة، وتكوين ثقافة فرعية انحرافية.(٣٤)

ولاشك أن هذه الفكرة تنطوي على جانبين أساسيين وهما وجود مصدر للانحراف في المجتمع، ووجود عنصر التدعيم الجماعي للسلوك المنحرف في ثقافات فرعية متعددة، وتنطوي هذه الثقافة الفرعية عند تفسيرها للزواج العرفي للقاصرات على بعض الخصائص منها التحايل والتنظيم والرفض للثقافة المسيطرة، وغالبا ما ترتبط هذه الثقافة بقدر من الوهن الأخلاقي أو حالة من الأنومي التي تتدهور فيها المعايير والمعاني الأخلاقية، وتتحول فيها بعض القيم إلى أسلوب حياة مغاير عن الثقافة الكلية للمجتمع الذي قد يستهجن هذه الثقافة الفرعية ، لكنها في النهاية في حالة انتشار وتزايد، تفرض نفسها كواقع اجتماعي ينبغي الاعتراف بوجوده.

ثامنا الزواج العرفي للقاصرات: الأسباب والدوافع

يشكل الزواج المبكر ظاهرة اجتماعية في القرية المصرية منذ القدم، ولكن في الآونة الأخيرة لاحت في الأفق ظاهرة أخرى اقترنت بهذا الزواج المبكر، ألا وهي الزواج العرفي، وهي وسيلة اتخذتها بعض الأسر لتتحايل بها على القانون الذي حدد سن زواج الفتاة ثمانية عشر عاما ولهذا النمط من الزواج أسباب وعوامل عدة يمكن إجمالها على النحو التالي:

١- ساهمت العولمة في تكثيف صور ومظاهر الاستعراض الطبقي من خلال وسائل الإعلام وشبكة الانترنت، فالتليفزيون ينقل لأفراد المجتمع القروي عبر الأفلام والمسلسلات الدرامية مظاهر عديدة لحياة الأغنياء وأنماط الزواج التي من بينها الزواج العرفي، الأمر الذي قد يسهم في انجذاب أفراد ذلك المجتمع نحو هذه الأفكار والقيم.(٣٥)

ومن المعروف أن العولمة لها تأثيرات عديدة على الثقافة والهوية والتي من أهم مظاهرها سرعة انتشار المعلومات وإزالة الحدود بين الدول وانتشار الفضائيات التي جعلت العالم كله عبارة عن قرية كونية واحدة، وبذلك فإن العولمة هي نتاج عصر المدنية والتقنية الحديثة وهي أحد أساليب الغرب للسيطرة على مقدرات الشعوب، وتتلقف الدول النامية كل ما يأتي من الغرب من أفكار وعادات ، ومنها تغييب أنماط السلوك، والميل إلى اللهو، وضعف الانتماء.(٣٦)

وفي ذات السياق فإن العادات والتقاليد والأعراف تشكل مجموعة من العناصر التي تمثل ثقافة المجتمع، وحينما تنتقل الثقافة من مجتمع لآخر فإننا نطلق عليها غزو ثقافي موجه، ومن وظائف الثقافة العمل على تماسك البناء الاجتماعي، وإشباع حاجات الأمان للأفراد، كما أنها تحفظ للمجتمع تراثه القديم، وتعد أيضا وسيلة لتوحد الأمة لأنها تربط الأفراد بمصير مشترك لتأكيد الذات والتمايز عن الآخرين.(٣٧)

وتؤكد العادات والتقاليد في القرية المصرية على حتمية زواج الفتيات في سن مبكرة لأسباب تتعلق بالخوف من العنوسة أو الخوف من المستقبل.(٣٨) أو بغرض توفير الحماية لبناتهن من مخاطر الاعتداء الجنسي أو لعوامل أخرى خاصة بالثقافة الذكورية كضمان الطاعة والخضوع داخل نطاق أسرة الزوج، أولتعظيم معدلات الإنجاب، وتقليص فجوة السن بين الآباء والأبناء.

٢- تشكل عمليات الإخضاع الاجتماعي والهيمنة الذكورية المتأصلة في القرية المصرية عاملا هاما يكبل المرأة المصرية، وهي بحكم منزلتها الضعيفة نسبيا فيما يتعلق بصنع القرار داخل الأسرة، تتعرض باستمرار لأشكال من العنف الأسري، كما تتحمل ضروبا من العنف المباشر وغير المباشر، والذي يدخل في نطاقه وقوع المرأة ضحية لممارسات ثقافية واجتماعية تلحق بها الأذى، مثل تزويج الفتيات في سن الطفولة، حيث كشف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩ عن أنه في أنحاء عديدة من المنطقة العربية (ومنها مصر) يجري تزويج الفتيات في سن مبكرة من رجال أكبر منهن سنا – في أغلب الأحيان – حيث قدرت نسبة النساء في الفئة العمرية من ٢٠-٢٤ سنة ممن تزوجن وهن دون الثامنة عشر من العمر تصل حسب تقديرات اليونيسيف في مصر إلى ١٧% بين العامين ١٩٨٧ و٢٠٠٦.(٣٩)

٣- الضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها الأفراد نتيجة استقلال طبقة البرجوازية الطفيلية التي جعلت من الصعب على أفراد المجتمع الاستمرار في تبني القيم الإيجابية ، كما أنها تخلق بيئة مناسبة لانتشار الفساد الخلقي مما يؤثر تأثيرا بالغا على أداء أدوارهم في المجتمع.(٤٠) فالأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الأسرة المصرية في ظل التضخم والغلاء، جعلتها تحيا حالة من الحرمان وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية ، مما أدى على شيوع حالة من الإحباط على المستوى الفردي وغضب وسخط على المستوى الاجتماعي، وشيوع مناخ من الحرمان الذي يولد الجريمة والعنف ، كما برزت مشاعر عدم الانتماء والانحراف والسلبية، وتعاظمت الفردية والمصلحة الخاصة، ولاحت في الأفق منظومة جديدة من القيم مما أدى إلى انقلاب الصواب والخطأ ، وظهور نسق جديد للأخلاق، وانتشار الكثير من القيم السلبية والانتهازية في المجتمع فأصبحت الغاية تبرر الوسيلة مما أشاع مناخا عاما من اللامعيارية، وكان الزواج العرفي رد فعل لكل هذه التحولات الأيديولوجية التي صاحبها خلل في السياق الاجتماعي.(٤١)

٤- تعاني بعض الأسر من مشكلات اجتماعية كالتفكك الأسري والانفصال والطلاق، واضطراب المناخ الأسري، وهو ما يؤدي إلى تناقضات في الحياة الأسرية تؤثر على الأبناء، وقد تضطر الفتاة في نطاق الأسرة المفككة أن تقبل على الزواج وهي في سن صغيرة ، هروبا من الواقع الاجتماعي الذي تحيا في إطاره.(٤٢)

٥- على صعيد آخر قد تلجأ بعض الأسر إلى زواج بناتهن دون السن القانونية زواجا عرفيا حتى تخفف العبء الاقتصادي عن كاهلها نظرا لكثرة عدد أفراد الأسرة، فمن المعروف أن كثرة الإنجاب تعد أحد القيم الأساسية في المجتمعات الريفية. وقد يكون الفقر والحرمان النسبي دافعا أساسيا نحو زواج الفتاة في سن صغيرة، من منطلق أن زواجها يمثل إستراتيجية ضرورية لبقاء أسرتها على قيد الحياة.(٤٣)

٦- قد تلعب وسائل الاتصال الحديثة الناجمة عن العولمة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية، كالتليفون المحمول والفيس بوك والواتس أب دورا بالغا في هذه الظاهرة، على اعتبار أن بعض الفتيات قد يكوّن علاقات اجتماعية مع بعض الشباب عن طريق وسائل الاتصال هذه، الأمر الذي يدفع بأسرهن إلى تزويجهن في سن مبكرة من منطلق الحماية الاجتماعية لهن.

٧- من ناحية أخرى قد يلعب الجهل بعواقب وتبعات الزواج العرفي للفتيات القاصرات دورا هاما في إتمام هذا الزواج من قبل الآباء والأمهات، غير مدركين أن الفتاة القاصر لا تستطيع تحمل عبء تكوين أسرة أو تربية أبناء، ورعاية زوج، غير ملتفتين للمستقبل الذي ينتظر طفلة نتيجة ارتباطها بمن يفوقها سنا، والآثار الاجتماعية والنفسية التي تلحق بها نتيجة هذا الارتباط.(٤٤)

٨- ومن العوامل الدافعة لمثل هذا النمط من الزواج التسرب من التعليم قبل الزواج أو ترك التعليم بغرض الزواج وقد يكون ذلك لعدة أسباب:

-غالبية الفتيات في القرية المصرية يتممن مرحلة التعليم الابتدائي وأحيانا المرحلة الإعدادية ، ولكن القليل منهن يلتحقن بالمدارس الثانويةٍ، وذلك لأن غالبية القرى لا يوجد بها مدرسة ثانوية فتضطر الفتيات إلى الانتقال إلى القرى المجاورة أو إلى المدينة من أجل الحصول على التعليم الثانوي، الأمر الذي يصبح مصدرا للخوف والقلق من قبل أسرهن بسبب تخوفهم من تعرض فتياتهن لمضايقات الشباب أو التحرش بهن.

وفي هذا السياق، فإن المجتمع المصري قد شهد في الآونة الأخيرة تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية عديدة منذ السبعينات تراجعت على أثرها قيمة العلم والثقافة، وذلك أمام طوفان الحياة المادية، حيث احتل المال القيمة الأكبر في حين تدنت قيمة العلم، وعلى ذلك تم إعادة المنظومة القيمية للمجتمع لصالح القيم المادية والسلبية. وفي إطار هذا السياق المجتمعي اكتسب العديد من أفراد المجتمع هذه القيم الجديدة، وأضحت الرغبة في الكسب المادي – وليس التعليم – هي القيمة الأكبر التي توجه سلوكهم.

وبناءً على ذلك أضحت قيمة التعليم في أدنى مرتبة لها على سلم القيم الاجتماعية لدى بعض الأسر في الريف وخاصة مع انتشار البطالة وندرة فرص العمل المتاحة للشباب، واعتقاد الكثيرين أن التعليم لا قيمة له خاصة مع عدم وجود العمل بعد التخرج ، فيفضلون زواج بناتهن في سن مبكرة وخروجهن من التعليم اعتقادا منهم أن مستقبل الفتاة يتحدد في زواجها وليس في تعليمها.

٩- النظرة إلى الآخر. حيث يتم الزواج العرفي في القرية المصرية للفتيات القاصرات بدافع التقليد والمحاكاة، حيث تقلد الأسر بعضها البعض، وهنا تتجلى فكرة (ميرتون) عن الجماعة المرجعية وتقليد الفرد لأسلوب وطريقة حياة أقرانه ممن هم في نطاق عائلته ، أو ممن يكبرونه سنا في قريته ، ومروا بتجربة زواج بناتهن وفقا لنمط الزواج العرفي.

تاسعا الزواج العرفي في إطار غياب المعايير الاجتماعية:

تشير اللامعيارية إلى الاختلال الذي يتعرض الفرد له أو الاضطراب الذي يحدث في المجتمع، عندما تتصارع المعايير أو تضعف أو تغيب، وتظهر هذه الصفة عندما ينكر الفرد ما طبع عليه من معايير وقيم سلوكية تسود ثقافته.[٤٥]

وفي هذا السياق أكد (دوركايم) أن الأنومي تنتج من التعارض بين الطموحات الإنسانية ومقدرة الناس على تحقيق تلك الطموحات، وبالتالي فإن (دوركايم) قد ربط بين الطبقة الاجتماعية والانتحار، فكلما زادت المكانة الطبقية، كلما زادت معدلات واحتمالات الانتحار، وذلك لأن طموحات الأفراد في الطبقات العليا تدفعهم إلى سلوك طريق منحرف من أجل تحقيقها[٤٦].

وفي ذات السياق ينبغي الإشارة إلى العولمة ودورها في زيادة طموحات الأفراد، وذلك بما تحدثه من عمليات التغيير في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، وإلغاء الحواجز بين الدول والشعوب، فضلا عن اتساع الهوة بين الطبقات ، وبروز أنماط استهلاكية استفزازية ونمو القيم الاستهلاكية، بالإضافة إلى التغيير في أساليب وأنماط السلوك التي يلجأ إليها بعض الأفراد من أجل تحقيق طموحاتهم.(٤٧) ويتجلى ذلك في اختيار أسلوب وطريقة مغايرة للقيم المجتمعية وهي الزواج العرفي من أجل تحقيق طموحات بعض الأسر في تزويج بناتهن في سن مبكرة.

على صعيد آخر، أكد (ميرتون) على حدوث ما يسمى تناشز اجتماعي Social disharmony نتيجة للتباعد الذي يحدث بين الأهداف والوسائل المشروعة للوصول إليها، وهذا ما ينتج عنه هدم البناء الاجتماعي أو البنى الاجتماعية ، وهذا الهدم يحدث عندما تتجاوز أهداف وطموحات الناس المقدرة على تحقيقها بالطرق المشروعة ، فيلجأ بعض الأفراد إلى طرق غير مشروعة للوصول إلى تلك الأهداف التي يمجدها المجتمع، وبذلك يجدون أنفسهم ضمن جماعة الهدم ، لأنهم يرفضون المعايير الاجتماعية المحددة للطرق والوسائل المشروعة للوصول إلى الأهداف ، ويشكلون ما يسميه (ميرتون) بجماعة الهدم اللامعيارية Anomies group(٤٨).

ويرى (ميرتون) أن الحياة الاجتماعية أو التركيبة الاجتماعية المنظمة يحكمها خاصيتين أساسيتين:

- **البناء الثقافي:** وهو الذي يحدد المعايير والقيم والأهداف الأساسية.
- **البناء الاجتماعي:** وهو الذي يحدد أنماط العلاقات ووسائل الوصول إلى الأهداف.

وحينما يتعذر تحقيق الأهداف بالوسائل الشرعية ويحدث بينهما انفصال فإن ذلك يؤدي إلى الهدم الاجتماعي أي انفصال أبنية المجتمع الثقافية من جهة وأبنيته الاجتماعية من جهة أخرى.(٤٩)

وإذا كان بعض أفراد المجتمع يلجأون إلى أنماط سلوكية ابتكارية لتحقيق أهدافهم – طبقا لميرتون – فإن هذه الأنماط قد لا تكون انحرافية بالضرورة، وقد تكون أنماطا ابتكارية سوية طالما أنها تقع داخل النطاق الذي تسمح به ثقافة المجتمع وقيمه. وبالتالي فعندما تظهر الأنماط السلوكية الابتكارية غير السوية، فإنها تصبح خارج نطاق النسق القيمي للمجتمع، وبالتالي ينظر إليها باعتبارها أنماط سلوكية منحرفة.(٥٠)

وفي هذا السياق، وبالتطبيق على ظاهرة الزواج العرفي للقاصرات في القرية المصرية نجد أنه نمط سلوكي ابتكرته بعض الأسر لتحقيق أهدافهم في زواج بناتهن في سن مبكرة (أقل من ١٨ سنة)، وهو ما يتنافى مع الثقافة العامة للمجتمع وقيمه الاجتماعية. الأمر الذي يمكن أن نطلق عليه ظاهرة اجتماعية نشأت وانتشرت في القرية المصرية في إطار غياب المعايير الاجتماعية ، كثقافة فرعية مغايرة

للثقافة العامة الكلية للمجتمع الأكبر، وكذلك من خلال كسر كافة الحواجز والقوانين والقيم الاجتماعية، ويظهر هذا النمط من الزواج مستندا إلى أطر مزيفة ومصطنعة في إثبات مبررات وجوده، كاضطرار بعض الأسر إلى مثل ذلك الأسلوب في زواج بناتهن أو أسوة بغيرهم من الأسر في نفس القرية، أو أن هذا السلوك ناجم بالدرجة الأولى عن ظروفهم الاجتماعية.

عاشرا الزواج العرفي للقاصرات: أهم التحديات والتداعيات

للزواج العرفي للقاصرات تداعيات عديدة لعل أهمها:

١- الزواج العرفي في القرية المصرية يخضع لكافة إجراءات الزواج الرسمي ولكن ينقصه توثيق هذا الزواج، فهو زواج بدون وثيقة. وبالتالي تعجز الزوجة عن إثباته في حالة حدوث أية خلافات بينها وبين الزوج، ولا يكون أمام الأم التي لها طفل من الزواج العرفي، وأنكر الزوج زواجه بها سوى اللجوء إلى المحكمة لإثبات نسب الطفل، وهنا يتدخل الطب الشرعي ليقرر إما إثبات نسب الطفل أو عدمه.(٥١)

٢- تلجأ بعض الأسر في القرية إلى أساليب غير قانونية في استخراج شهادة ميلاد للطفل ناتج هذا الزواج ، كأن يتم تأجيل استخراج شهادة الميلاد الخاصة به إلى أن تتم الأم السن القانونية ويعقد لها عقد زواج رسمي، ثم بعد ذلك تستخرج شهادة ميلاد الطفل وفي هذه الحالة يكون الطفل أكبر سنا من شهادة الميلاد المستخرجة له بسنة أو بسنتين على الأقل، وهو ما يمثل تحايلا واضحا على القانون. وفي أحيان أخرى يسجل هذا الطفل في الوثائق الرسمية باسم الجد (والد الزوج) أو أحد أقارب الزوجة الأب أو الخال. وفي كلتا الحالتين يمثل ذلك تعديا واضحا على القانون والأعراف والقيم الاجتماعية.

٣- قد تلحق بالزوجة أضرار أخرى، إذا تركها زوجها دون أن يطلقها، بسبب السفر أو الهجر أو الوفاة، فتبقى الزوجة معلقة لا تستطيع الزواج بآخر.

٤- يمثل الزواج العرفي للقاصرات تضحية بحقوق المرأة في الاختيار، وحقها في التعبير عن رأيها وحقها في الطفولة والتمتع بها، وحقها في الأمومة وما تتطلبه من رعاية. كما أن الأطفال نتاج هذا الزواج سوف يتعرضون للحرمان من غالبية حقوقهم في المستقبل.(٥٢)

٥- يمثل زواج القاصرات أيضا اعتداء على حقوق الإنسان لما يتركه من آثار صحية ونفسية واجتماعية على الفتيات، وقد تمتد هذه الآثار وخاصة الاجتماعية كالتهديد بالأقوال والأفعال على أفراد أسرهم، قد تصل إلى حد القتل في بعض الحالات، وهو ما يؤدي إلى زعزعة أمن المجتمع واستقراره.(٥٣)

٦- إذا كان الزواج العرفي للقاصرات زواجا تفرضه حيثيات المجتمع التقليدية والموروثات الاجتماعية ، فإن تداعياته خطيرة على الزوجة القاصر، فقد تواجه خطرا محدقا قد يودي بحياتها وذلك كما في حالات الحمل المبكر نتيجة صغر سنها، وهو ما يؤدي أحيانا إلى ولادة مبكرة أو متعسرة قد تنتهي بوفاة الأم.(٥٤)

نتائج الدراسة الميدانية:

سعت الدراسة الراهنة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات ، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

١-أولا: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للقاصرات وأرباب أسرهن

بلغت حالات الدراسة خمسة وعشرون حالة فتاة قاصر، وعشر حالات لبعض أولياء أمورهن، **وفيما يلي عرضاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين :**

أ- العمر:

أظهرت الدراسة الميدانية أن غالبية المبحوثات في سن السابعة عشر من العمر وأن سنهن وقت الزواج كان لغالبيتهن ستة عشر عاما، وكانت هناك خمس حالات تزوجن في عمر الخامسة عشر، وثلاث حالات أربعة عشر عاما، وحالة واحدة كان عمرها ثلاثة عشر عاما وقت الزواج، ومن الملاحظ أن جميعهن قد تزوجن في سن مبكرة، أي قبل بلوغ السن القانونية للزواج وهو ثمانية عشر عاما، ويتفق ما توصلت إليه الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه دراسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء عام ٢٠٠٩ والتي حملت عنوان "أنماط الزواج في المجتمع المصري"، حيث أوضحت أن عدد حالات الزواج المبكر (لفتيات أقل من ٢٠ سنة) والتي تمت في عام ٢٠٠٦ حوالي ١٥٣ ألف حالة وهو ما يمثل حوالي ١١% من الإناث في الفئة العمرية (١٦-١٩سنة) متزوجات حاليا أو سبق لهن الزواج.(٥٥)

ب- التعليم:

تشير الدراسة الميدانية إلى أن غالبية المبحوثات قد تسربن من مرحلة التعليم الإعدادي وعددهن (٩) مبحوثات ، وأن هناك (٧) مبحوثات قد حصلن على الشهادة الإعدادية، في حين كان هناك خمس حالات قد تسربن من مرحلة التعليم الثانوي الفني، ويؤكد ذلك أن غالبية المبحوثات قد حصلن على قسط ضئيل من التعليم لا يتعدى المرحلة الابتدائية والسنوات الأولى من المرحلة الإعدادية. وتأسيساً على ذلك فإن التعليم في مضمونه يمكن أن يساعد الناس على تحسين أوضاعهم والارتقاء بمستويات معيشتهم وتعظيم فرص حياتهم.(٥٦) إلا أن التعليم في القرية المصرية قد اقترن بعوامل ذاتية وأخرى موضوعية خاصة بقاطنيها، وتكمن العوامل الذاتية في القناعات الشخصية – كما أشار أرباب أسر المبحوثات – من أن التعليم لن يضيف لفتياتهن شيئا وخاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة. أما العوامل الموضوعية فتكمن كما أشار أرباب أسرهن في التفاوت في توزيع الخدمات التعليمية بين الريف والحضر، وبالتالي حرمان الفقراء من حصول أبنائهم على قدر مناسب من التعليم، حيث تفتقر القرى عادة إلى المدارس الثانوية، الأمر الذي يؤدي بسكانها إلى الإحجام عن تعليم فتياتهن في هذه المدارس، والاكتفاء بمرحلة التعليم الأساسي فقط.(٥٧)

ج- الترتيب بين الأخوة:

أشارت النتائج المتعلقة بترتيب المبحوثات بين أخواتهن إلى أن غالبية المبحوثات كان ترتيبهن الأولى بين أخواتها (١١ حالة)، في حين أشار البعض الآخر إلى أن ترتيبهن الصغرى (٩ حالات)، ثم أقر بعض ثالث بأن ترتيبهن كان الوسطى (حالتان)، في حين أشارت (حالتان) أخرتان بأنهما كانا الثالثة في الترتيب، وأخيرا جاء ترتيب (حالة واحدة) الأخير بين أخوتها.

أما عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأرباب أسر هؤلاء الفتيات فتحددت على النحو التالي:

- أوضحت الدراسة الميدانية أن غالبية أرباب الأسر يعملون في زراعة الأرض سواء لدى الغير أو في أرضهم (١١ حالة)، وأن هناك بعض آخر يعملون بمهنة (عامل) (ست حالات) وتنوعت المهن الأخرى ما بين الموظف (حالتان)، والمدرس (حالتان)، ومن يعمل بالخارج (حالتان)، وجاءت حالة واحدة لكل من مهنة الشيال والنجار وصاحب محل بقالة.

أما على صعيد مستويات تعليمهم، فكشفت الدراسة عن أن غالبية أرباب أسر المبحوثات من الأميين (١٥ حالة)، في حين توجد خمس حالات فقط قد حصلوا على مؤهل متوسط، وهو ما يتسق مع طبيعة المهن التي يمتهنونها وهي العمل بالزراعة بالنسبة للآباء.

على صعيد الأمهات فقد أوضحت الدراسة أن غالبية أمهاتهن من الأميات (١٧ حالة)، في حين جاءت حالتان حاصلتان على (الإعدادية)، خمس حالات (مؤهل متوسط)، وحالتان حاصلتان على الإعدادية، وحالة واحدة حاصلة على (الابتدائية)، وربما تتفق هذه النتيجة مع الواقع في مجتمع الدراسة حيث أن غالبية أولياء الأمور (الأب، والأم) من الأميين، واللذين فضلا زواج بناتهن مبكرا وبطريقة الزواج العرفي عن إكمال تعليمهن ، وقد يرتبط ذلك ليس بالتعليم فحسب، ولكن بمتغيرات أخرى تتعلق بالوعي الاجتماعي والثقافي، واحتلال التعليم القيمة الأدنى في المنظومة القيمية لديهم، والنظرة للآخرين من سكان القرية.

وفي ذات السياق أوضحت الدراسة أن غالبية أمهات حالات الدراسة لا يعملن (١٨ حالة) ، في حين تعمل بعض الأمهات كخادمات في المنازل (ثلاث حالات)، أو عاملات (حالتان)، بينما تعمل (حالتان) أخرتان في زراعة الأرض.

أما عن دخول أولياء أمور حالات الدراسة فجاءت دخول غالبيتهم متوسطة، وتتراوح ما بين ٦٠٠ – ١٠٠٠ جنيها شهريا، وهو ما يشير إلى تواضع دخول هذه الحالات، ومع ذلك يقدمون على زواج بناتهن في سن مبكرة رغم كافة الأعباء المادية التي تنتظرهم.

ثانيا: أسباب الزواج العرفي للقاصرات في القرية المصرية من وجهة نظر الفاعلين ينطوي الزواج العرفي للقاصرات على مجموعة من الأسباب لعل أهمها:

أ- التمهيد للزواج:

كشفت الدراسة الميدانية عن أن غالبية المبحوثات قد تم التمهيد لزواجهن بطريقة بديهية، حيث أن غالبية الأزواج من القرية ذاتها (١٨ حالة)، في حين أشارت (خمس حالات) إلى أن ازواجهن من أقاربهن، بينما أشارت (حالتان) إلى أن أزواجهما من أصدقاء الأب.

أما عن المدعمين لهذا الزواج وبهذه الطريقة فقد أقرت (١١ حالة) بأن الأم كانت أبرز المدعمات لزواجهن (في حين أشارت (تسع حالات) إلى دور الأهل والأقارب في تدعيم هذا الزواج، بينما أكدت (خمس حالات) على دور الأب في إتمام ذلك الاتفاق ، ولعل ذلك يؤكد على دور الأم في تدعيم الزواج المبكر في القرية المصرية، حتى ولو كان هذا الزواج زواجا عرفيا، وربما تتدخل هنا المعايير الاجتماعية والتي تلعب دورا بارزا في القناعات والتصورات الشخصية للأم بصفة خاصة في زواج ابنتها، والقيام بإقناع الأب لإتمام هذا الزواج.

ب- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للزوج:

- أظهرت الدراسة الميدانية أن غالبية الأزواج يقعون في الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) وعددهم (١٤ حالة)، في حين كان هناك (٧ حالات) يقعون في الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة)، بينما كانت هناك (٤ حالات) في الفئة العمرية (٣٠ – ٣٤سنة).
- أوضحت الدراسة الميدانية أن غالبية أزواج الحالات من الحاصلين على مؤهل متوسط (١٧ حالة) ، بينما حصل مؤهل عال، إعدادية، ابتدائية، أمي على حالتان لكل منهم، وهنا يتضح عدم الاهتمام بعامل التعليم في دعم التقارب الفكري والثقافي بين الزوج والزوجة حيث أن غالبية الفتيات المبحوثات ممن تسربن من المرحلة الإعدادية، ولم يحصلن إلا على قسط ضئيل من التعليم، ولعل ذلك يرتبط بأفكار وقيم ومعايير يدعمها أفراد القرية عند الاختيار الزواجي.
- على صعيد آخر أوضحت الدراسة أن غالبية الأزواج من داخل القرية، وأن عملية الاختيار الزواجي يتدخل فيها الأهل والأقارب حتى بالنسبة للأزواج حيث يحرص كل من الأب والأم على زواج الابن في سن الشباب ، وذلك بدعوى توفير الاستقرار والحماية من الانحراف الاجتماعي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن غالبية المنازل في القرية بها وحدات سكنية مخصصة للأبناء الذكور، حيث أن غالبية قاطني القرية ممن يعملون بالتجارة والزراعة، من ثم وجهوا كل دخولهم المادية لبناء شقق لأبنائهم في ذات المسكن الذي يقطنون به.

- أوضحت الدراسة أن غالبية الأزواج يعملون مع آبائهم في أعمال التجارة وبيع المحاصيل الزراعية في مدينة المنصورة(١١ حالة)، (٧ حالات) يعمل أزواجهم في أعمال الزراعة في الأرض، (٥ حالات) يعمل أزواجهم في مهنة عامل، بينما كانت هناك (حالتان) يعمل أزواجهما في مهنة (سائق). ومن الملاحظ أن هذه المهن لا ترتبط بمؤهلات تعليمية معينة وإنما ترتبط بفرص العمل المتاحة، وكذا بطبيعة النشاطات الاقتصادية بالقرية.

ج- العوامل الأساسية للزواج العرفي بالقرية المصرية:

اشتملت نتائج الدراسة الميدانية على العديد من العوامل المؤثرة في إقبال العديد من الأسر على زواج بناتهن بطريقة الزواج العرفي ، حيث أكد العديد من أرباب الأسر على أن الزواج المبكر للفتاة يأتي بدافع أن الزواج ستر للبنات، كما أنه حماية لهن من الانزلاق في علاقات عاطفية مع شباب القرية، وخاصة في ظل توافر وسائل الاتصال الحديثة كالتليفون المحمول والفيس بوك... الخ.

على صعيد آخر أكدت غالبية حالات الدراسة من الفتيات (٧ حالات) أن خوف الأم من عنوسة ابنتها كان أحد الأسباب الأساسية الدافعة للزواج المبكر، في حين أشارت حالات أخرى إلى أسباب مغايرة كسوء المعاملة في نطاق الأسرة قبل الزواج (٦ حالات)، وكراهية التعليم (٥ حالات)، قرابة الزواج لهن (٤ حالات)، توفر الإمكانيات المادية للزوج (٣ حالات).

ولعل ذلك يتفق مع نتائج دراسة علياء شكري حول المرأة في الريف والحضر من أن أبرز العوامل التي تقف خلف الزواج المبكر الخوف على الشرف والعرض، والخوف من العنوسة. بالإضافة إلى النمط الثقافي السائد المشجع على الزواج المبكر للإناث .[٥٨]

وإذا كانت هذه هي عومل الزواج المبكر في القرية المصرية، فإن في سبيل تحقيق هذه الغاية اتبع أهل القرية وسيلة مبتكرة، بدأت منذ عدة سنوات، وانتشرت حتى أصبحت ظاهرة مميزة في القرية – مجتمع البحث – حيث تتبع غالبية الأسر خطى من سبقوهم ، وكان لهم الخبرة في زواج بناتهن بهذه الطريقة، ضاربين بالمعايير الاجتماعية عرض الحائط، ويتم ذلك في إطار ثقافة خاصة تتعارض مع ثقافة المجتمع الأكبر.

وفي هذا السياق يؤكد (دوركايم) على أن (الأنومي) تحدث عندما تكون المعايير الاجتماعية غير قادرة أو فاعلة في تنظيم السلوك الإنساني، أي أنها تصاب بالاضطراب أو عدم القدرة على القيام بوظائفها، كما أنها تنتج من التعارض بين الطموحات الإنسانية، ومقدرة الناس على تحقيق تلك الطموحات.[٥٩]

أما عن الأعباء المادية للزواج العرفي بالقرية مجتمع البحث، فقد أشار العديد من أرباب أسر الفتيات المتزوجات عرفيا بأنه لا يوجد مهر وإنما يتم الاتفاق على تحمل كل من الطرفين أهل الزوجة والزوج كافة الأعباء المادية والتجهيزية

للزواج مناصفة، بالإضافة على تحرير شيك غير محدد المبلغ يؤخذ على الزوج عند كتابة العقد العرفي الذي يقوم بعقده المأذون أو المحامي، ويظل الشيك لدى المأذون أو المحامي لحين عقد الزواج الرسمي بعد بلوغ الفتاة السن القانونية، وهي ثمانية عشر عاما، وذلك لضمان حقوقها لحين عقد الزواج بطريقة رسمية، وحتى يكبل الأزواج بهذا الشيك تحسبا لحدوث أية خلافات أو انفصال قبل عقد الزواج الرسمي.

على صعيد آخر أقر غالبية أرباب أسر المبحوثات بأن الشهود على عقد الزواج العرفي من الأقارب، وأن هذا العقد يظل عند المأذون أو المحامي دون توثيق، إلى أن يتم عقد زواج آخر رسمي بعد بلوغ الفتاة ١٨ سنة، وذلك باعتبارهما صانعا الشرعية الشكلية، ومصدر الأمان الأساسي لهم.

من ناحية أخرى أكدت غالبية المبحوثات أن هناك خلافات تحدث بينهن وبين أزواجهن، وخاصة في بداية الزواج، وما يتبع ذلك من استخدام العنف اللفظي والبدني (١٤ حالة)، في حين أكدت (٦ حالات) على حدوث خلافات أحيانا مع أزواجهن، بينما أشارت (٥ حالات) إلى عدم وجود خلافات مع أزواجهن.

أما عن أسباب تلك الخلافات فكانت غالبيتها بسبب صغر سن الفتاة، حيث أشارت (١٣ حالة) على عدم وجود تفاهم بينهم وبين أزواجهن، في حين أشارت (٥ حالات) إلى أن سبب الخلاف يرجع بالدرجة الأولى إلى الإقامة مع أهل الزوج في منزل واحد، بينما أكد بعض ثالث على أسباب أخرى كالفقر (٤ حالات)، والغيرة (ثلاث حالات).

وفي هذا السياق أكدت غالبية حالات الفتيات أن أكثر الفئات تضررا من الزواج العرفي هي الفتاة نفسها، ثم الطفل ناتج هذا الزواج إذا تمت ولادته قبل بلوغ الأم السن القانونية للزواج، حيث تطرح مشكلات جديدة نفسها على صعيد الحياة الزوجية ، وهي استخراج شهادة ميلاد لهذا الطفل.

وبالنظر إلى نتائج الدراسة الميدانية نجد أن غالبية الفتيات في مجتمع البحث قد تزوجن في عمر ستة عشر عاما، وأن غالبيتهن لديهن طفل واحد، أي أنهن أنجبن قبل بلوغ السن القانونية، ويقابلن مشكلة استخراج شهادة ميلاد لأطفالهن، وهنا تتدخل عوامل أخرى كالانتظار دون تسجيل الطفل في الوثائق الرسمية لحين عقد الزواج الرسمي للأم ، وبعدها يتم استخراج شهادة ميلاد للطفل ، أو أن يسجل الطفل باسم الجد أو والد الزوج أو باسم احد أقارب الأم، أو دفع مبلغ مالي في مكاتب الصحة لتسجيل الطفل.

ولعل ذلك يتفق مع ما ذهب إليه (ميرتون) وهو اللجوء إلى استخدام وسائل غير مشروعة في تحقيق الأهداف عند تعذر تحقيقها بالوسائل الشرعية، ويتجلى هنا نمط الابتكار كأحد أنماط الاستجابات الأربعة للتكيف التي طرحها (ميرتون) في نظريته عن اللامعيارية (الأنومي).[٦٠].

ثالثا: الزواج العرفي في إطار غياب المعايير الاجتماعية

نشأت ظاهرة الزواج العرفي في القرية المصرية في إطار غياب المعايير الاجتماعية أو عدم وضوحها ، حيث أصبح الزواج بهذه الطريقة هو النمط الشائع بين أفراد القرية لعدة أسباب من وجهة نظر الفاعلين، وهي تعذر زواج الفتاة رسميا لأنها أقل من ١٨ سنة، وكذا الرغبة في زواج بنات بعض الأسر زواجا مبكرا لأسباب سالفة الذكر. وإذا كان قد تعذر الحصول على هذا الهدف بالوسائل الشرعية فيمكن تحقيقه - من وجهة نظر الفاعلين - بطريقة غير شرعية مؤقتة، وهي عقد الزواج العرفي مع أخذ ضمانات على الزوج تضمن حق الزوجة لحين عقد الزواج الرسمي.

وفي هذا السياق فإن سكان القرية قد كونوا ثقافة فرعية جانحة لأنفسهم تتعارض مع الثقافة الكلية للمجتمع ككل، هذه الثقافة الفرعية فرضت نفسها على المجتمع، وتقبلها المجتمع شيئا فشيئا حتى أصبحت جزءا من النسيج الاجتماعي له، وأصبحت ظاهرة تفرض نفسها على المجتمع القروي، وتعرض لمبررات وجودها التي ترتبط بالدرجة الأولى بالقناعات الذاتية لفاعليها.

رابعا: تداعيات الزواج العرفي للقاصرات بالقرية المصرية

ينتج عن الزواج العرفي للقاصرات تداعيات اجتماعية عديدة، منها الطلاق، وخاصة إذا لم يتم توثيق عقد الزواج رسميا، حيث أكدت (حالة واحدة) أنها تنتظر حدوث الطلاق، لاستحالة الحياة الزوجية مع زوجها بسبب الخلافات المستمرة معه واستخدامه العنف في تعامله معها، وفي هذا السياق أشار والدها أنه أعطى زوج ابنته مبلغ خمسة وعشرون ألف جنيه نظير تطليق ابنته وإعطائه الشيك الذي وقع عليه عند عقد الزواج العرفي، وكان في سبيل ذلك قد انتظر حوالي سنة وثلاثة أشهر لحين بلوغ ابنته السن القانونية، حتى يستطيع زوجها أن يعقد عليها رسميا ثم يقوم بتطليقها.

على صعيد آخر تتجلى هنا أساليب التلاعب والتحايل على القانون وخاصة عند استخراج شهادة ميلاد رسمية للطفل ناتج الزواج العرفي، من الانتظار حتى تعقد الأم عقد الزواج الرسمي، وفي هذه الحالة يكتب الطفل في شهادة الميلاد في سن أكبر من سنه الأصلي الذي ولد فيها، أو توثيقه في شهادة الميلاد باسم آخر غير اسم الأب كالجد أو الخال، وهو ما يمثل في كل الحالات تحايلا على القانون.

من ناحية أخرى هناك تداعيات وآثار صحية للزواج المبكر للفتاة وما ينجم عن ذلك من مشكلات قد تعرض حياة الفتاة للخطر وخاصة بالنسبة للحمل و الولادة في سن مبكرة، يضاف إلى ذلك أن الزواج المبكر والحمل في فترة المراهقة يهدد صحة الأمهات والأطفال، ويزيدان من قابلية الإناث للتعرض للعنف. كما يفضي الزواج المبكر من الطلاق والتفكك الأسري، وتربية سيئة للأطفال ، فالعروس الشابة تكون أكثر تعرضاً لقسوة الزوج وإساءته لها، ولهذا كثيرا ما يكون بيت الزوجية الذي تدخله العروس طفلة أو مراهقة محفوفاً بانعدام الأمن .(٦١)

وفي هذا السياق - وطبقا لكل تلك التداعيات - فإن زواج القاصرات في القرية المصرية، إضافة إلى زواجها بعقد عرفي يدخل في نطاق الاتجار بالبشر، حيث يمثل تعديا واضحا على الفتاة وحقها في الاختيار، والتمتع بمرحلة الطفولة التي تتخلى عنها لاعتبارات تجهلها وتعيشها في منزل الزوج ولكن تحت مسمى آخر (مسمى زوجة) وعليها أن تتحمل تبعات ومسئوليات المرحلة الجديدة من حياتها وهي مرحلة الزواج.

وترى غالبية المبحوثات أن الزواج العرفي في سن مبكرة له بعض المزايا حيث أنه يحقق الستر للفتاة (١٤ حالة) في حين أقرت (٨ حالات) أنه لا توجد له مزايا بل عيوبه أكثر من مزاياه، بينما أكدت (٣ حالات) على أن سوء المعاملة في نطاق أسرهن قبل الزواج كان دافعا لهن للهروب من حياة أسرهن إلى حياة أخرى مع الزوج.

خامسا: اتجاهات الفتيات وأرباب أسرهن نحو مستقبل الظاهرة

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن قناعة أرباب الأسر في مجتمع الدراسة بطريقة زواج بناتهن بعقد عرفي لحين بلوغ السن القانونية ، وأن هذا الأسلوب هو الأمثل لتحقيق الاستقرار لهن، وأنهم سيكررون ذات الفعل مع بناتهم الأخريات، وربما يحمل ذلك نوع من الإصرار والاقتناع بفعل الزواج العرفي، وهو الأمر الذي يؤكد على استمرار الظاهرة ، بل وزيادتها في المستقبل.

على صعيد آخر أفادت نسبة غالبية من أرباب الأسر بأن هناك ما يمكن القيام به لحفظ حق الفتيات عند الزواج العرفي، كتحرير شيك غير محدد المبلغ على الزوج، والاحتفاظ به لحين عقد الزواج الرسمي، وهم يرون في ذلك ضمانا لحق فتياتهن، ولاشك أن هذا الأسلوب ينطوي على شيء من التحايل على القانون. فمترتبات الزواج العرفي جميعها – حتى الزواج العرفي نفسه – تنطوي على عناصر التحايل والخداع والخروج على القانون بكافة صوره وأشكاله، وما يترتب على ذلك الزواج من نواتج كالطفل واستخراج شهادة ميلاد الطفل، وما يتبع ذلك من مشكلات اجتماعية وصحية ونفسية.

وفي هذا السياق أشار بعض أولياء أمور المبحوثات ممن تضرروا من تبعات هذا الزواج ، إلا أن المجتمع يمكن أن يعمل على زيادة وعي الآباء بمشكلات هذا الزواج من خلال وسائل الإعلام حتى يمكن الحد من انتشاره وتحجيم مشكلاته ، ولا شك أن هذه النتيجة تتفق مع نتائج بعض الدراسات في أن عيوب هذا الزواج قد جسدها أرباب الأسر في القلق الدائم على مستقبل الفتيات والشعور بالدونية ، وضياع حقوق الفتاة .(٦٢)

من ناحية أخرى أكدت غالبية المبحوثات على أن طموحهن في المستقبل هو تربية أبنائهن تربية سوية، في حين أكدت أخريات بان طموحهن هو إكمال تعليمهن مثل بقية الفتيات ممن هن في نفس سنهن، بينما كان طموح بعض ثالث هو السكن في مسكن مستقل عن مسكن أسرة الزوج، وأخيرا أشار بعضهن إلى حلمهن بإنجاب الأبناء كأقصى طموح لديهن.

توصيات الدراسة:

١- يجب على الدولة أن تقوم بدورا فاعلا في القضاء على ظاهرة الزواج العرفي للقاصرات في القرية المصرية، وذلك من خلال القضاء على إشكالية المشروعية بين القانوني والديني، وذلك فيما يتعلق بسن الزواج، من خلال تفعيل تطبيق النصوص التشريعية التي تقضي بعقاب من يتحايل على زواج الفتاة دون السن القانونية.

٢- دور وسائل الإعلام في ترسيخ القيم الاجتماعية، والحفاظ على عادات وتقاليد القرية المصرية وخاصة العادات الإيجابية، من خلال التأكيد على مفاهيم المعايير الاجتماعية، والقيم والأخلاق وحقوق الإنسان كخلفية اجتماعية ينبغي أن يحتمي بها جميع أفراد المجتمع بحيث توجه سلوكهم في كافة مراحل حياتهم.

٣- قيام المؤسسات الدينية بدورا فاعلا في القضاء على التبريرات الشكلية لإسباغ المشروعية على الزواج العرفي للفتيات القاصرات ، من حيث أنه يخضع لكافة أشكال الزواج الرسمي من إيجاب وقبول وحضور ولي الزوجة فضلا عن الإشهار، وكلها من مقومات الزواج الرسمي - طبقا لوجهة نظر الفاعلين – باستثناء العقد الرسمي للزواج، والتغاضي عنه بعقد زواج عرفي مؤقت.

٤- قيام وسائل الإعلام بعرض المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية الناجمة عن الزواج العرفي للفتيات القاصرات في بعض القرى المصرية ، والتأكيد على ضرورة تمتع الفتاة بمرحلة الطفولة تفاديا لهذه المخاطر والمشكلات.

٥- التأكيد على أهمية التعليم ودوره في تنمية الوعي الثقافي لدى الفتاة، وذلك من خلال المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية، حتى يمكن استعادة أهمية دور التعليم في حياة أفراد المجتمع، واحتلاله المرتبة الأعلى في المنظومة القيمية في المجتمع بعدما اعتلاه المال ليصبح في مرتبة أعلى منه، وهو ما يتطلب وقتا كبيرا حتى يستعيد مكانته عل سلم القيم الاجتماعية .

٦- دور رجال الدين في القرية المصرية في توعية سكانها بمشروعية الزواج العرفي أو عدم مشروعيته من حيث أنه يمثل تحايلا على القانون ، مما يعرض فاعليه للمساءلة القانونية، ويهدد حياتهم وحياة أبنائهم.

المراجع

١) ليلى عبد الجواد ومها الكردي، الزواج العرفي السري بين طلبة الجامعات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، البرنامج الدائم لبحوث الأحوال الشخصية ، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١.

٢) محمد طه بركات، استطلاع آراء شباب الجامعة نحو ظاهرة الزواج العرفي ودور أجهزة الإعلام في مواجهتها، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٣١٩: ٣٢٠.

٣) السيد يس، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٨.

٤) Gerny, Globalization and changing logic of collective action, international organization, vol 49, 1995, p. 625.

٥) محمد منصور ، التحولات الاقتصادية الاجتماعية ومشكلات الطبقة الوسطى المصرية : الزواج العرفي نموذجا، في محمود عودة وآخرون، الزواج العرفي، الإدارة العامة لرعاية الشباب، جامعة عين شمس، ٢٠٠١، ص ص ٩٦: ٩٧.

٦) ليلى عبد الجواد، التغير الاجتماعي والزواج العرفي، المؤتمر السنوي الخامس للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، أبريل ٢٠٠٣، ص ٧١٧.

٧) جاسنت إبراهيم ريحان، الزواج المبكر للفتيات وعلاقته بتنمية المرأة الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص ص ١: ٢.

٨) علياء شكري وآخرون، المرأة في الريف والحضر، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ٢٠٠٠،ص ص ٤٢٣: ٤٢٥.

٩) جاسنت إبراهيم ريحان، مرجع سابق، ص ص ١: ٣.

١٠) علياء شكري وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٢٦.

١١) سميحة نصر (مشرفا) وأحمد زايد وآخرون، الزواج في إطار الاتجار بالبشر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٣٧ .

١٢) إقبال الأمير السمالوطي، دراسة تحليلية لظاهرة الزواج المبكر بالتطبيق على بعض قرى محافظة الجيزة، الإدارة العامة لشئون المرأة، وزارة الشئون الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٦.

١٣) رئاسة مركز ومدينة المنصورة، الوحدة المحلية بنقيطة، مركز المعلومات، ٢٠١١: ٢٠١٢.

١٤) تعريف الزواج العرفي http://arb3.maktoob.com.

١٥) فارس محمد عمران، الزواج العرفي وصور أخرى للزواج غير الرسمي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٠.

١٦) نادية حسن أبو سكينة ومنال عبد الرحمن خضر، العلاقات والمشكلات الأسرية، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان - المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١١، ص ١١٤.

١٧) زواج القاصرات http:www.danakw.com/axcmsweblive/miscdetails.cms?articleid=631.

١٨) سميحة نصر (مشرفا) وأحمد زايد وآخرون ، مرجع سابق، ص ص ٥١: ٥٢.

١٩) Roland Robertson, Globlization, Routledge, 1992, p. 134.

٢٠) عزة صيام ، الأسرة المصرية بين آليات التفكك والتماسك، مؤتمر الأسرة المصرية وتحديات العصر، كلية الآداب، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص١٣٩.
٢١) أحمد زايد، الأسرة العربية في عالم متغير، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ١٣٢.
٢٢) المرجع السابق، ص ص ١٣٣: ١٣٤.
٢٣) طلعت إبراهيم لطفي، مدخل إلى علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٢٢٧: ٢٢٨.
٢٤) فرانك ويليامز ومارلين ميكشان، السلوك الإجرامي (النظريات)، ترجمة عدلي السمري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت، ص
٢٥) Don G. Gibbons, Society crime and criminal carreers: An introduction to criminology, third edition, prantice hall of India- New Delhi, 1978, pp. 189: 190.
٢٦) David Smith, Criminology for a social work, Macmillan, press, LTD, England, 1995, p. 32.
٢٧) Ibid, p. 32.
٢٨) سعيد المصري، ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري، في: قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٩، السنة الثانية ، يوليو ٢٠٠٦، ص ١٧.
٢٩) أحمد زايد، الأسرة العربية في عالم متغير ، مرجع سابق، ص ص ١٤٠: ١٤١.
٣٠) محمد عارف، الجريمة في المجتمع.
٣١) جون سكوت وجوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، الطبعة الثانية، ترجمة أحمد زايد وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، المجلد الأول، ٢٠١١، ص ص ٥٨٧: ٥٨٨.
٣٢) هاني خميس عبده، سوسيولوجيا الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٤٥.
٣٣) سامية محمد جابر، الجريمة والقانون والمجتمع، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ١٢٧.
٣٤) المرجع السابق، ص ١٢٨.
٣٥) سعيد المصري، مرجع سابق، ص ١٧.
٣٦) نادية منصور، الزواج السري: أسبابه والآثار المترتبة عليه، الطبعة الأولى، هلا للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٠.
٣٧) المرجع السابق، ص ٣١.
٣٨) حامد الحمد، الإسلام اليوم، الفقه الإسلامي
. ID 3049http://islamfeqh.com/news/newsitem.aspx?newsitem
٣٩) أحمد زايد، الأسرة العربية في عالم متغير ، مرجع سابق، ص ص ١٢٠: ١٢١.
٤٠) محمد أنور محروس ومحمد حسن غانم، الزواج العرفي بين الوهم والواقع، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٤٩.
٤١) دينا البرنس عادل، البناء النفسي والزواج العرفي، د.ت، ٢٠٠٥، ص ١٠٨.

٤٢) محمد بيومي خليل، انحرافات الشباب في عصر العولمة، الجزء الثاني، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٤٦٠.
٤٣) عبد الحميد محمد علي ومنى قرشي، معاناة المراة، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٤٥.
٤٤) حامد الحمد، مرجع سابق، ص ٤.
٤٥) بيث هس وآخرون، علم الاجتماع، تعريب: محمد مصطفى الشعبيني، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٩، ص ٢٤٤.
٤٦) عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة، الطبعة العربية الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠٠٤، ص ١٤٦.
٤٧) محمد سيد فهمي، العدالة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، يناير ٢٠١٤، ص ص ٢٨: ٢٩.
٤٨) أحسن طالب، الجريمة والعقوبة، الطبعة الأولى، دار الزهراء، الرياض، ١٩٩٨، ص ص ١٠٣: ١٠٤.
٤٩) المرجع السابق، ص ص ١٠٥: ١٠٦.
٥٠) محمد الجوهري وعدلي السمري، المشكلات الاجتماعية، د.ن، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٦٤.
٥١) رشا أبو الليل، الزواج العرفي، دار الأسرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩.
٥٢) سميحة نصر (مشرفاً) وأحمد زايد وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٢٣: ٢٤.
٥٣) معتز سيد عبد الله وجمعة سيد يوسف، الزواج العرفي، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٥٩.
٥٤) عبد الحميد محمد علي ومنى قرشي، مرجع سابق، ص ص ٥٠: ٥١.
٥٥) سميحة نصر (مشرفاً) وأحمد زايد وآخرون ، مرجع سابق، ص ١٩.
٥٦) تقرير التنمية البشرية، مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٦٥.
٥٧) حامد عمار، في بناء الإنسان العربي، الطبعة الأولى، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٥٩: ٦٠.
٥٨) علياء شكري وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢٢ : ٤٢٥ .
٥٩) جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٧٢.
٦٠) لمزيد من التفصيل راجع :
أحمد مجدي حجازي ، علم اجتماع الأزمة : رؤية نقدية للنظرية الاجتماعية في مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة ، الدار المصرية السعودية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٦١ : ١٦٣ .
٦١) سميحة نصر (مشرفاً) وأحمد زايد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٤ .
٦٢) المرجع السابق ، ص ٥٢٤ .

١- دليل مقابلة (الفتيات القاصرات)

- الاسم :
- السن :
- السن عند الزواج :
- المرحلة التعليمية قبل الزواج :
- عدد الأخوة :
- الترتيب بين الأخوة :
- مهنة الأب :
- تعليم الأب :
- مهنة الأم :
- تعليم الأم :
- دخل الأسرة :
- عدد غرف المسكن :
- سن الزوج :
  - المؤهل الدراسي للزوج :
  - مهنة الزوج :
  - دخل الزوج :
  - الموطن الأصلي للزوج (من داخل القرية أو من خارجها) :
  - عدد الأبناء من الزواج :

أسباب الزواج العرفي :

- أسباب اجتماعية تتعلق بالأسرة
- أسباب اقتصادية تتعلق بالحالة الاقتصادية للأسرة
- أسباب ثقافية تتعلق بالقيم والثقافة بالقرية

مظاهر الزواج العرفي :

من هم المدعمين لهذا النوع من الزواج (الأب – الأم – الأقارب – الأصدقاء) .

- هل تم أسوة بما هو متبع في القرية ؟
- كيفية التمهيد للزواج العرفي (الخاطبة – الأهل – كبار السن) .
- هل الأزواج من داخل القرية أو من خارجها ؟
- هل يخضع هذا الزواج لكافة إجراءات الزواج الرسمي (مهر – شبكة – أثاث – إشهار).
- هل منزلك داخل القرية أم خارجها ؟
- ما موقف أهل القرية من هذا الزواج ؟

دور المعايير الاجتماعية الحاكمة :

- هل خرج هذا الزواج من إطار غياب المعايير الاجتماعية إلى كونه شيء متعارف عليه داخل القرية ؟
- هل يمثل زواج القاصرات بالقرية عرفيا فئة مستقلة عن بقية فتيات القرية (ثقافة فرعية جانحة) ؟

- ما نظرة الناس للزواج العرفي للقاصرات بالقرية ؟

تداعيات ومخاطر الزواج العرفي للقاصرات :

- طبيعة سكن الزوجية (عدد الغرف – الأثاث) ؟
- طبيعة علاقتك بزوجك بعد الزواج العرفي (هل يوجد خلافات بينكما) ؟
- هل تخشين حدوث خلافات بينك وبين زوجك مما يمهد للانفصال ؟
- هل ترين أن إنجاب طفل في ذلك التوقيت يجعلك في أمان ؟
- ما موقف الطفل ناتج هذا الزواج ؟
- كيفية توثيق شهادة ميلاد الطفل ؟ وما هي عواقب عدم استخراج شهادة الميلاد له إلا بعد الزواج الرسمي .

استجلاء الحلول وآفاق المستقبل :

- ما رأيك في هذا الزواج ؟ بعد تجربتك هل تنصحين الفتيات القاصرات أقل من ١٨ سنة بالزواج بذات الطريقة ؟
- ما هي نظرتك للمجتمع ؟
- ماذا تطمحين في المستقبل ؟
- إذا عاد الزمن هل ستوافقين على هذا الزواج ؟

٢- دليل مقابلة (ولي أمر الفتاة القاصر)

- السن
- المستوى التعليمي
- الموطن الأصلي
- المهنة
- مكان العمل
- الدخل
- ما هي فكرتك عن الزواج المبكر (العرفي) في القرية
- بداية ظهور الفكرة في القرية
- عدد الحالات التي تزوجت (عرفياً) بالقرية

أسباب الزواج العرفي :

- ما هي أسباب الزواج العرفي في القرية بصفة عامة ؟
- ما هي أسباب موافقتك على زواج ابنتك بهذه الطريقة (الفقر – تقليد الآخرين – ضرورة زواج البنت قبل ١٨ سنة كثقافة عامة في القرية) ؟
- كيفية الاتفاق على إجراءات الزواج (الأعباء المالية) وكيفية التعرف على زوج ابنتك .
- موقف اقاربك من الزواج العرفي لابنتك ؟
- أين يتم الاحتفاظ بعقد الزواج ؟ ومن شهود هذا العقد ؟

دور المعايير الاجتماعية :

- هل أنت راض عن هذا الزواج ؟
- ما هي عيوبه من وجهة نظرك ؟
- ما هي نظرة أهل القرية لابنتك ؟
- هل يشكل هذا الزواج ثقافة عامة في القرية ؟

مخاطر وتداعيات :

- هل فكرت في مخاطر هذا الزواج ؟ وما هي وجهة نظرك ؟ (توثيق عقد الزواج رسمياً – توثيق شهادة ميلاد الطفل – احتمال حدوث خلافات وطلاق)
- هل تنصح أي أب بزواج ابنته مبكراً زواجاً عرفياً ؟ ولماذا في الحالتين ؟